دراسة اقتصادية للقطاع الزراعى وعلاقته بتطور البنيان الاقتصادى المصرى خلال الفترة ١٩٦٠/١٩٧٥

للدكتور رفعت عبد الباقى النجار * والدكتور شوقى عبد الخالق إمام *

• مقدمـــة •

برزت فى الآونة الأخيرة مشكلة الأمن الغذائى وزاد الاهتمام بها على أعلى المستويات محلياً وعالمياً ، ولاشك أن تحقيق الأمن الغذائى يقع عبئه بالدرجة الأولى على القطاع الزراعى ، وقيام القطاع الزراعى بتحقيق هذا الهدف لا يتم بمعزل عن علاقة هذا القطاع بغيره من القطاعات التى تنافسه فى الحصول على الاستثمارات ومستلزمات الإنتاج والعمالة وغيرها من الموارد الاقتصادية ، كما يرتبط تطور القطاع الزراعى وما يحققه من إنجازات بالتطورات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى ونمو غيره من القطاعات ، الأمر الذى يشكل فى مجموعه معدل سرعة التنمية الاقتصادية ومدى تحقيق النمو فى البنيان الاقتصادى .

وتتركز مشكلة البحث فى أن القطاع الزراعى رغم الاستثمارات التى وجهت إليه خلال فترة الدراسة (١٩٦٠ – ١٩٧٥) عجز عن القيام بدوره فى تحقيق التوازن بين الموارد المادية المتاحة للمجتمع والموارد البشرية فيه ، كما نتج عن ذلك اختلال التوازن بين القطاع الزراعى وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث عجز القطاع الزراعى عن أن يوفر الموارد اللازمة ، ليس فقط لمواجهة الزيادة السكانية ومتطلباتها ، والاحتياجات الغذائية الزراعية

---

* الدكتور رفعت عبد الباقى النجار : أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق .

* الدكتور شوقى عبد الخالق إمام : مدرس الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق .

الرئيسية . ولكنه عجز أيضاً عن مقابلة احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى . وبمعنى آخر تخلف قطاع الزراعة عن القيام بدوره فى تحريك عملية التنمية ومعدلات النمو فى المجتمع مما انعكس على هيكل الواردات وزيادتها بهدف تكملة النقص فى الموارد المحلية لسد الاحتياجات الغذائية واحتياجات الأنشطة الاقتصادية الأخرى وما استتبع ذلك من نتائج سلبية، سواء على التطورات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى المصرى أو معدلات التنمية فيه .

ويهدف هذا البحث إلى تحليل ومقابلة تطور المتغيرات الاقتصادية « الشاملة » لكل من القطاع الزراعى والقطاعات الاقتصادية وذلك خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٥ ، وهذه المتغيرات الاقتصادية هى الاستثمارات والإنتاج والدخل والعمالة والأجور .

• الاستثمارات الزراعية والاستثمارات غير الزراعية •

يعتبر توفير الاستثمارات للقطاع الزراعى ذا أهمية بالغة لتحقيق التنمية الزراعية وزيادة إنتاج الغذاء . والمعروف أن تلك الاستثمارات توجه نحو العمل على زيادة إنتاجية الوحدة المحصولية للأراضى القديمة بإنتاج التقاوى المنتقاة، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وإجراء البحوث الزراعية، وتوفير الميكنة الزراعية ، وعلاج أسباب ضعف وتدهور الأراضى الزراعية ، وتوفير الموارد المائية وشبكات الصرف ، وتدعيم الثروة الحيوانية بتوفير الأعلاف ، والاهتمام بصحة الحيوان وتحريره من العمل الشاق ، والعمل على تحسين وصيانة مصادر الصيد الداخلية للأسماك ، وتوفير سفن ومعدات الصيد فى أعالى البحار ، وغيرها من أوجه التوسع الزراعى الرأسى ، بالإضافة إلى التوسع الأفقى باستصلاح واستزراع أراضى جديدة وزيادة أعداد الحيوانات والدواجن، وإنشاء المزارع السمكية وغيرها .

وعلى الرغم من ضخامة وتعدد نواحى ومجالات الاستثمار الزراعى إلا أنه يتبين من استقراء نتائج جدول (١ — ا ، ب) أن متوسط حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ بلغ حوالى

٣٩,٥ مليون جنيه سنوياً ، تمثل حوالى ١٨,٤٥٪ من إجمالى الاستثمارات لكافة القطاعات الاقتصادية والتى بلغت حوالى ٢١٤,٤ مليون جنيه فى المتوسط خلال نفس الفترة ، وذلك فى حين بلغ متوسط حجم الاستثمارات التى وجهت لقطاع الصناعة خلال نفس الفترة حوالى ٦١,٤ مليون جنيه سنوياً تمثل حوالى ٢٨,٦٥٪ من متوسط إجمالى الاستثمارات . أما الاستثمارات الموجهة لقطاع الخدمات فقد بلغت حوالى ١١٣,٤ مليون جنيه سنوياً تمثل حوالى ٥٢,٩٪ .

وفى خلال الفترة الأخيرة من الدراسة ١٩٧٣ — ١٩٧٥، يتضح أن متوسط حجم الاستثمارات التى وجهت لقطاع الزراعة ظل ثابتاً تقريباً حيث بلغ حجمه حوالى ٤٠,١ مليون جنيه سنوياً ، إلا أنه يلاحظ أن نسبته انخفضت كثيراً إلى حوالى ٨,٩١٪ ، وذلك إذا قوبل بمتوسط حجم الاستثمارات السنوية فى القطاعات المختلفة والمتزايدة والتى بلغت حوالى ٤٥٠ مليون جنيه سنوياً ، وذلك فى حين ارتفع متوسط حجم هذه الاستثمارات فى كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات إلى حوالى ١٧٨,٦ مليون جنيه ، ٢٣١,٨ مليون جنيه سنوياً ، على الترتيب ، تمثل حوالى ٣٩,٦٪ ، ٥١,٥٪ سنوياً ، وذلك بالنسبة « لمتوسط » إجمالى الاستثمارات الكلية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وعلى الجانب الآخر فلقد كان من أهم المؤشرات التى اتضحت أن الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى تتجه نحو التناقص بمقدار حوالى ٢,٢٨ مليون جنيه سنوياً ، وبمعدل تناقص يبلغ حوالى ٠,٠٠١٪ سنوياً ، وذلك فى الوقت الذى تتجه الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات نحو الزيادة ،حيث بلغت حوالى ٥,٢٧ مليون جنيه سنوياً فى قطاع الصناعة ، بمعدل زيادة زيادة حوالى ٧,٦٢٪ سنوياً ، كما بلغت حوالى ٢,٠٧ مليون جنيه سنويا فى قطاع الخدمات ، بمعدل زيادة حوالى ٥,١٪ سنوياً .

ومن ذلك يتضح أن الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة خلال فترة الدراسة — ولو أنها كانت منخفضة بصفة عامة — إلا أن الأمر الأهم والأخطر

جدول (١ - ١)

الاستثمارات فى القطاعات المختلفة (بالمليون جنيه)

بالأسعار الثابتة (١٩٦٠)

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	الخدمات	إجمالى
١٩٦٠	٢٩,٥	٥٥,٥	٨٦,٤	١٧١,٤
١٩٦١	٣٨,٠	٧٣,١	١١٣,٤	٢٢٤,٥
١٩٦٢	٥١,١	٥٥,٧	١٤٠,٤	٢٤٧,٢
١٩٦٣	١٢٤,٦	٤٤,٢	١٢٩,٣	٢٩٨,١
١٩٦٤	١٠٠,٤	١٤٣,١	١٢٢,٧	٣٦٦,٢
١٩٦٥	٨٢,٢	١٤٦,٤	١٠٨,١	٣٣٦,٧
١٩٦٦	٧٠,٢	١٤٣,٦	١١٣,٤	٣٢٧,٢
١٩٦٧	٦٥,٢	١٣٦,٢	٨٨,٩	٢٩٠,٣
١٩٦٨	٤٧,٩	١٠٦,٨	٧٣,٣	٢٢٨,٠
١٩٦٩	٥١,٧	١٠٢,٩	١٠٦,٨	٢٦١,٤
١٩٧٠	٤٥,٧	١١٤,٣	١٠٤,٥	٢٦٤,٥
١٩٧١	٣٨,٢	١١٢,٨	١٠٧,٤	٢٥٨,٤
١٩٧٢	٣٩,٠	١٣٠,٤	١٢٠,٨	٢٩٠,٢
١٩٧٣	٣٨,١	١٢٥,٥	١٤٤,٣	٣٠٧,٩
١٩٧٤	٣١,٤	١٥٩,٠	١٨٣,١	٣٧٣,٥
١٩٧٥	٥٠,٩	٢٥١,٣	٣٦٨,١	٦٧٠,٣

المصدر : مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

أنها كانت فى تناقص مستمر ، وذلك إذا قوبلت بالاستثمارات الكلية أو بالاستثمارات الموجهة لقطاعى الصناعة والخدمات ، ومع ذلك فإن نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الدخل القومى والإنتاج القومى لم تتناقص ، بل على العكس كانت فى تزايد مستمر ، وذلك كما سيتضح فيما بعد .

جدول (١ - ب)

الاستثمارات الزراعية وغير الزراعية (بالمليون جنيه)

١٩٦٠ - ١٩٧٥

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	خدمات	إجمالى
١٩٦٠ - ١٩٦٢	٣٩,٥	٦١,٤	١١٣,٤	٢١٤,٤
الأهمية النسبية	٪١٨,٤٥	٪٢٨,٦٥	٪٥٢,٩٠	٪١٠٠
١٩٧٣ - ١٩٧٥	٤٠,١	١٧٨,٦	٢٣١,٨	٤٥٠,٥
الأهمية النسبية	٪٨,٩١	٪٣٩,٦٤	٪٥١,٤٥	٪١٠٠
مقدار الزيادة بين الفترتين	٠,٦	١١٧,٢	١١٨,٤	٢٣٦,١
مقدار الزيادة السنوية[1]	-٢,٢٨	٥,٢٧	٢,٠٧	٥,٠٠
معدل الزيادة سنويا[1]	-٠,٠٠١٪	٪٧,٦٢	٪٥,١٠	٪٥,٣٠

(١) محسوبة من معادلات الاتجاه العام .

• العمالة الزراعية وغير الزراعية •

تزايدت فى الآونة الأخيرة هجرة أهالى الريف إلى خارج القطاع الزراعى ، ومن أسباب ذلك ارتفاع مستوى التعليم والوعى المتزايد لدى الفلاحين بأهمية التعليم وتفضيلهم استمرار أبنائهم فى المدارس إلى مراحل تعليمية متقدمة والالتحاق بالوظائف بعيدا عن العمل الزراعى ، وكذلك هجرة العمال الزراعين من الريف إلى المدينة نتيجة للتوسع فى التصنيع ، حيث زادت هجرة العمال الزراعيين إلى المدينة بحثاً عن أجور أعلى فى الأعمال الصناعية وأعمال البناء ، بالإضافة إلى هجرة العمال الزراعين إلى خارج البلاد وخاصة الدول العربية. وقد استمرت هجرة أهالى الريف إلى المدن بمعدل يقدر بنحو ٢,٥ ٪ [1] سنوياً ، مما أدى إلى وجود ظاهرة نقص الأيدى العاملة وارتفاع أجورها بمعدلات ملموسة خاصة فى المواسم الزراعية التى يزيد فيها الطلب على العمال مثل موسم الحصاد ومقاومة دودة القطن وجنى القطن .

(١) وزارة التخطيط ، مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الرابع ، الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والأمن الغذائى ، أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٦٥

جدول (٢ — ١)

العمالة فى القطاعات المختلفة (بالألف عامل)

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	الخدمات	إجمالى	السكان
١٩٦٠	٣٢٤٥	٧٧٩	١٩٦٢	٦٠٠٦	٢٥٨٠٠
١٩٦١	٣٦٠٠	٨٠٥	٢١٠٧	٦٥١٢	٢٦٦٠٠
١٩٦٢	٣٦٠٠	٩٥٧	٢١٠٠	٦٦٥٧	٢٧٣٠٠
١٩٦٣	٣٦٣٢	١٠٥٩	٢١٧٧	٦٨٦٨	٢٧٩٠٠
١٩٦٤	٣٦٧٣	١١٤٢	٢٢٧٠	٧٠٨٥	٢٨٧٠٠
١٩٦٥	٣٧٥١	١١٨٩	٢٣٧١	٧٣١١	٢٩٤٠٠
١٩٦٦	٣٨٧٧	١١٨٨	٢٥٤١	٧٦٠٦	٣٠١٠٠
١٩٦٧	٣٩٠٤	١١٧٣	٣٦٣٧	٧٧١٤	٣٠٩٠٠
١٩٦٨	٣٨٩٢	١١٤٦	٢٧٩٠	٧٨٢٨	٣١٧٠٠
١٩٦٩	٣٩٤٩	١٢٦٥	٢٨٣٧	٨٠٥١	٣٢٥٠٠
١٩٧٠	٤٠٤٨	١٣٢٧	٢٩٠٠	٨٢٧٥	٣٣٣٠٠
١٩٧١	٤٠٥٧	١٤٤٩	٣٠٠٠	٨٥٠٦	٣٤١٠٠
١٩٧٢	٤١٣٤	١٤٧١	٣١٠٦	٨٧١١	٣٤٨٠٠
١٩٧٣	٤١٦٤	١٤٥٠	٣٢٤٦	٨٨٦٠	٣٥٦٠٠
١٩٧٤	٤٢١٢	١٥٠٤	٣٣٢٣	٩٠٣٩	٣٦٤٠٠
١٩٧٥	٤٢١٩	١٦٦٢	٣٥٤٩	٩٤٣٠	٣٧٢٠٠

المصدر : مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ويتبين من جدول (٢ — ١ ، ب) أن عدد العمال الزراعيين كان فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ حوالى ٣,٤٨ مليون عامل ، فى حين كان عدد العمال فى القطاع الصناعى ٨٥٤ ألف عامل . وفى الخدمات ٢,٠٦ مليون عامل، وكان إجمالى عدد العمال ٦,٣٩ مليون عامل، وفى الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٥ زاد عدد العمالة الزراعية إلى ٤,٢٠ مليون عامل ، كما زاد عدد العمال فى القطاع الصناعى إلى حوالى ١,٥٤ مليون عامل ، وفى قطاع الخدمات إلى ٣,٣٧ مليون عامل ، كما زاد إجمالى عدد العمال إلى ٩,١١ مليون عامل .

جدول (٢ — ب)
العمالة الزراعية وغير الزراعية (بالألف عامل)
فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٥

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	خدمات	إجمالى
١٩٦٠ — ١٩٦٢	٣٤٨١,٧	٨٥٣,٧	٢٠٥٦,٣	٦٣٩١,٧
الأهمية النسبية	٥٤,٥٪	١٣,٣٪	٣٢,٢٪	١٠٠٪
١٩٧٣ — ١٩٧٥	٤١٩٨,٣	١٥٣٨,٧	٣٣٧٢,٧	٩١٠٩,٧
الأهمية النسبية	٤٦,١٪	١٦,٩٪	٣٧,٠٪	١٠٠٪
الزيادة بين الفترتين	٧١٦,٦	٦٨٥,٠	١٣٠٧,٣	٢٧١٨,٠
مقدار الزيادة السنوية(١)	٥٥,١	٥٢,٧	١٠٠,٥	٢٠٩
معدل الزيادة سنويا(١)	١,٦٤٪	٤,٥٨٪	٣,٧٪	٢,٨٢٪

(١) محسوبة من معادلات الاتجاه العام .

كما يتبين أن نسبة العمال الزراعين إلى إجمالى عدد العمال قد انخفضت من ٥٤,٥٪ إلى ٤٦,١٪ ، فى حين زادت نسبة العمال فى القطاع الصناعى من ١٣,٣٪ إلى ١٦,٩٪ ، وفى قطاع الخدمات من ٣٢,٢٪ إلى ٣٧,٠ بين الفترتين ٦٠ — ١٩٦٢ — ٧٣ — ١٩٧٥ .

كما يتبين أيضاً أن معدل الزيادة فى عدد العمال الزراعيين بلغ ١,٦٤٪ سنوياً ، فى حين بلغ ذلك المعدل للقطاع الصناعى ٤,٥٨٪ ، وللخدمات ٣,٧٪ ، ولإجمالى عدد العمال ٢,٨٢٪ ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد السكان يزيد بمعدل ٢,٢٨٪ سنويا خلال فترة الدراسة .

• الأجور الزراعية وغير الزراعية •

يحصل العاملون فى القطاع الزراعى على أجور منخفضة بالمقابلة بأجور العاملين فى قطاعى الصناعة والخدمات ، وتبين من جدول (٣ — ا ، ب) أن نسبة الأجور فى القطاع الزراعى بلغت فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ حوالى ١٨,٢٪ وفى الصناعة ٢١,٠٪ ، وفى الخدمات ٦٠,٨ ٪ من إجمالى الأجور .

جدول (٣ — ١)

الأجور فى القطاعات المختلفة (بالمليون جنيه) بالأسعار الثابتة (١٩٦٠)

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	الخدمات	إجمالى
١٩٦٠	٩٨	١٢٢	٣٣٠	٥٥٠
١٩٦١	٩٩	١٠٨	٣٥٨	٥٦٥
١٩٦٢	١١٨	١٣٥	٣٦٨	٦٢١
١٩٦٣	١٢٩	١٨٠	٤١٣	٧٢٢
١٩٦٤	١٣٩	١٩٦	٤٥٩	٧٩٤
١٩٦٥	١٥٢	١٨٩	٤٧٣	٨١٤
١٩٦٦	١٦٠	١٧٤	٤٦١	٧٩٥
١٩٦٧	١٦٠	١٦٧	٤٥٩	٧٨٦
١٩٦٨	١٥٧	١٦٦	٤٨٥	٨٠٨
١٩٦٩	١٦٦	١٨٤	٥١٨	٨٦٨
١٩٧٠	١٦٦	١٩٤	٥٣٩	٨٩٩
١٩٧١	١٦٥	٢٤٩	٥٦٦	٩٨٠
١٩٧٢	١٦٨	٢٥٤	٦١٢	١٠٣٤
١٩٧٣	١٧٠	٢٦٩	٦٣٥	١٠٧٤
١٩٧٤	١٨٣	٢٦٣	٦٣٦	١٠٧٢
١٩٧٥	٢٥١	٢٨٠	٦٨٧	١٢١٨

المصدر : مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وفى الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٥ انخفضت نسبة الأجور فى القطاع الزراعى إلى ١٧,٩٪، فى حين ارتفعت الأجور فى قطاع الصناعة إلى ٢٤,١٪ ، وبلغت الأجور فى قطاع الخدمات ٥٨٪ .

وبالإضافة إلى الانخفاض النسبى للأجور فى القطاع الزراعى فإنها تزيد بمقدار يقل عما هو عليه فى القطاعات الأخرى حيث بلغ مقدار الزيادة فى الأجور الزراعية ٥,٤٣ مليون جنيه سنويا تمثل ١٤,٧٥٪ من إجمالى

جدول (٣ - ب)
الأجور الزراعية وغير الزراعية (بالمليون جنيه)
فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	خدمات	إجمالى
١٩٦٠ - ١٩٦٢	١٠٥,٠	١٢١,٧	٣٥٢,٠	٥٧٨,٧
الأهمية النسبية	٪١٨,٢	٪٢١,٠	٪٦٠,٨	٪١٠٠
١٩٧٣ - ١٩٧٥	٢٠١,٣	٢٧٠,٧	٦٥٢,٧	١١٢٤,٧
الأهمية النسبية	٪١٧,٩	٪٢٤,١	٪٥٨,٠	٪١٠٠
الزيادة من الفترتين	٩٦,٣	١٤٩,٠	٣٠٠,٧	٥٤٦,٠
مقدار الزيادة السنوية(١)	٥,٤٣	٩,٧٠	٢١,٣٩	٣٦,٨٢
معدل الزيادة سنوياً(١)	٪٤,٦٥	٪٥,٧١	٪٤,٤١	٪٤,٧٥

(١) محسوبة من معادلا ت الا تجاه العام .

الزيادة فى الأجور والتى تبلغ ٣٦,٨٢ مليون جنيه سنويا ، فى حين بلغت الزيادة فى الأجور فى قطاع الصناعة نحو ٩,٧٠ مليون جنيه بنسبة ٢٦,٣٤٪ من الزيادة السنوية للأجور ، أما الزيادة فى الأجور فى قطاع الخدمات فإنها بلغت ٢١,٣٩ مليون جنيه بنسبة ٥٨,٠٩٪ من إجمالى الزيادة السنوية فى الأجور.

هذا وقد اتضح أيضاً أن معدل نمو زيادة الأجور الزراعية خلال الفترة الدراسة قد بلغ حوالى ٤,٦٥٪ سنويا ، فى حين بلغ معدل نمو الزيادة فى الأجور فى القطاع الصناعى نحو ٥,٧١ ٪ ، وفى قطاع الخدمات ٤,٤١٪ ، كما بلغ معد الزيادة فى الأجور بصفة عامة حوالى ٤,٧٥٪ سنوياً .

• الأهمية النسبية للإنتاج الزراعى •

يتبين من جدول (٤ - ا ، ب) أن القطاع الزراعى قد حقق أعلى معدل نمو فى البنيان الاقتصادى المصرى ، وقد بلغ ذلك المعدل نحو ٤,٢٤٪ ، فى حين بلغ معدل نمو إجمالى الناتج القومى نحو ٣,٩٦٪ ، وقد تساوى معدل

جدول (٤ ــ ا)

الإنتاج فى القطاعات المختلفة (بالمليون جنيه) بالأسعار الثابتة (١٩٦٠)

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	الخدمات	إجمالى
١٩٦٠	٥٨٢	١٢٠٧	٧٥٩	٢٥٤٨
١٩٦١	٥٨٠	١٢٦٩	٨٢٤	٢٦٧٣
١٩٦٢	٥٥٦	١٣٤٦	٨٣١	٢٧٣٣
١٩٦٣	٦٢٣	١٥٦٣	٩٥٢	٣١٣٨
١٩٦٤	٦٦٦	١٧١٥	١٠٦٤	٣٤٤٥
١٩٦٥	٧٦١	١٧٠٤	١١٠٦	٣٥٧١
١٩٦٦	٧٥٤	١٧١٢	١١١٩	٣٥٨٥
١٩٦٧	٧٣٧	١٦٥٢	١٠٩٤	٣٤٨٣
١٩٦٨	٧٢٧	١٦٥٠	١٠٨٠	٣٤٥٧
١٩٦٩	٧٤٤	١٧٩٤	١١٥٨	٣٦٩٦
١٩٧٠	٨٠٠	١٩١٩	١٢٣٠	٣٩٤٩
١٩٧١	٧٨٨	١٨٦٠	١٢٦٧	٣٩١٥
١٩٧٢	٩١٩	١٩٩٢	١٤١٢	٤٣٢٣
١٩٧٣	٩٨٣	١٩٨١	١٤٣٣	٤٣٨٧
١٩٧٤	١٠٢٤	٢٠٤٥	١٣٥٠	٤٤١٩
١٩٧٥	١١٠٥	٢٣٥٠	١٥٩٢	٥٠٤٧

المصدر : مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

النمو السنوى فى قطاع الخدمات مع معدل النمو فى القطاع الزراعى حيث بلغ ذلك المعدل نحو ٤,٢٥٪ سنوياً . أما القطاع الصناعى فإنه حقق معدلا للنمو بلغ ٣,٦٤٪ سنوياً خلال فترة الدراسة .

كما يتضح أيضاً أن القطاع الزراعى قد زادت أهميته النسبية فى الناتج القومى ، وخاصة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، وذلك على

(جدول ٤ - ب)

الإنتاج الزراعى وغير الزراعى (بالمليون جنيه)

فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥

الفترة	الزراعة	صناعه وكهرباء وتشييد	خدمات	إجمالى
١٩٦٠ - ١٩٦٢	٥٧٢,٧	١٧٣,٩	٨٠٤,٧	٢٦٥١,٣
الأهمية النسبية	٪٢١,٦	٪ ٤٨	٪٣٠,٤	٪١٠٠
١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٠٣٧,٣	٢١٢٢,١	١٤٥٨,٣	٤٦١٧,٧
الأهمية النسبية	٪٢٢,٥	٪٤٦	٪٣١,٥	٪١٠٠
الزيادة بين الفترتين	٤٦٤,٦	٨٤٨,١	٦٥٣,٦	١٩٦٦,٣
مقدار الزيادة السنوية[1]	٢٩,٧٤	٥٤,٣٨	٤٤,٧١	١٢٨,٨٣
معدل الزيادة سنوياً[1]	٪٤,٢٤	٪٣,٦٤	٪٤,٢٥	٪٣,٩٦

(١) محسوبة من معادلا ت الا تجاه العام .

الرغم من النقص النسبي فى الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، كما سبق الإشارة إليه ، وقد بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعى فى الناتج القومى الإجمالى حوالى ٢١,٦٪ خلال الفترة الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، ثم ارتفعت نسبته إلى حوالى ٢٢,٥٪ خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .

أما ناتج قطاع الخدمات فقد ارتفعت أهميته النسبية من حوالى ٣٠,٤٪ خلال الفترة الأولى إلى نحو ٣١,٥٪ خلال الفترة الثانية ، أما ناتج القطاع الصناعى فقد انخفضت أهميته النسبية من حوالى ٤٨٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٤٦٪ خلال الفترة الثانية ، وذلك على الرغم من الزيادة فى الاستثمارات التى وجهت إلى القطاع الصناعى فى تلك الفترة .

ومن ناحية أخرى فقد اتضح أيضاً أن القطاع الزراعى قد حقق أكبر مساهمة فى الزيادة السنوية لإجمالى الناتج القومى حيث ساهم القطاع الزراعى بحوالى ٢٩,٧٤ مليون جنيه تمثل حوالى ٢٣٪ من إجمالى الزيادة السنوية

جدول (٥ — ا)

الدخل فى القطاعات المختلفة (بالمليون جنيه) بالأسعار الثابتة (١٩٦٠)

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	الخدمات	إجمالى
١٩٦٠	٤٠٥	٣١٣	٥٦٧	١٢٨٥
١٩٦١	٤٠٢	٣٤١	٦١٧	١٣٦٠
١٩٦٢	٣٧٥	٤٠١	٦٤١	١٤١٧
١٩٦٣	٤٣٤	٤٦٣	٧٠٠	١٥٩٧
١٩٦٤	٤٧٦	٥١٠	٧٥٩	١٧٤٥
١٩٦٥	٥٣٣	٥٠٥	٧٦٩	١٨٠٧
١٩٦٦	٤٩٥	٤٨٢	٧٤٨	١٧٢٥
١٩٦٧	٤٧٤	٤٧٥	٧٥٣	١٧٠٢
١٩٦٨	٥٠٤	٤٥٢	٧٥٧	١٧١٣
١٩٦٩	٥٤٠	٤٩٧	٧٨٥	١٨٨٢
١٩٧٠	٥٨٨	٥٣٩	٨١٧	١٩٤٤
١٩٧١	٥٦٧	٥٦٧	٨٤٥	١٩٧٩
١٩٧٢	٦٦١	٥٣٧	٨٩٨	٢٠٩٦
١٩٧٣	٧١٦	٥٣١	٩٢٢	٢١٦٩
١٩٧٤	٧٥١	٥٨٧	٨٩٦	٢٢٣٤
١٩٧٥	٨٢٠	٧١٧	١١٣١	٢٦٦٨

المصدر : مصلحة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

لإجمالى الناتج القومى والتى بلغت حوالى ١٢٨,٨٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة ، أما الزيادة السنوية فى الإنتاج الصناعى فقد بلغت حوالى ٥٤,٣٨ مليون جنيه تمثل حوالى ٤٢,٢٪ ، وفى قطاع الخدمات بلغت الزيادة السنوية حوالى ٤٤,٧١ مليون جنيه تمثل حوالى ٣٤,٧٪ من إجمالى الزيادة السنوية فى الناتج القومى الإجمالى .

جدول (٥ - ب)

الدخل الزراعى وغير الزراعى (بالمليون جنيه)

فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥

الفترة	الزراعة	صناعة وكهرباء وتشييد	خدمات	إجمالى
١٩٦٠ - ١٩٦٢	٣٩٩,٠	٣٥١,٧	٦٠٨,٣	١٣٥٤
الأهمية النسبية	٪٢٩,١	٪٢٦,٠	٪٤٤,٩	٪١٠٠
١٩٧٣ - ١٩٧٥	٧٦٢,٠	٦١٢,٤	٩٨٣,٠	٢٣٥٧,٤
الأهمية النسبية	٪٣٢,٣	٪٢٦,٠	٪٤١,٧	٪١٠٠
الزيادة بين الفترتين	٣٦٨,٠	٢٦٠,٧	٣٧٤,٧	١٠٠٣,٤
مقدار الزيادة السنوية(١)	٢٣,٦٧	١٤,٧٦	٢٢,١٦	٦١,٢٧
معدل الزيادة سنوياً(١)	٪٤,٧٥	٪٣,٩٦	٪٣,٤٣	٪٣,٩٦

(١) محسوبة من معادلات الاتجاه العام .

• الأهمية النسبية للدخل الزراعى •

يحقق القطاع الزراعى أعلى معدلات نمو للدخل فى البنيان الاقتصادى المصرى ، ويتضح من الجدول (٥ - ا ، ب) أن المعدل العام لنمو إجمالى الدخل القومى السنوى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ قد بلغ حوالى ٣,٩٦٪ سنوياً ، فى حين بلغ معدل نمو الدخل الزراعى السنوى حوالى ٤,٧٥٪ ، وبلغ معدل نمو الدخل الصناعى السنوى حوالى ٣,٩٦٪ ، كما بلغ معدل النمو فى الدخل لقطاع الخدمات حوالى ٣,٤٣٪ .

وبالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الدخل الزراعى فإن أهميته بالنسبة لإجمالى الدخل القومى قد ازدادت خلال فترة الدراسة وخاصة فى السنوات الأخيرة ، وذلك على الرغم من النقص النسبى فى الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعى كما سبق الإشارة إليه ، فكما يتضح من جدول (٥ - ا ، ب) أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة كانت حوالى ٢٩,١٪ خلال السنوات الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، ثم ارتفعت إلى نحو ٣٢,٣٪ خلال الفترة ١٩٧٣ -

١٩٧٥ ، فى حين أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ظلت ثابتة خلال الفترتين بنسبة بلغت حوالى ٢٦٪ فقط (بالرغم من الزيادة فى الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع خلال سنوات الدراسة كما سبق الإشارة إليه) ، أما دخل قطاع الخدمات فقد انخفضت أهميته النسبية من ٤٤,٩٪ خلال الفترة الأولى إلى نحو ٤١,٧٪ خلال الفترة الثانية .

ومن ناحية أخرى فقد اتضح أن القطاع الزراعى يحقق أكبر مساهمة فى الزيادة السنوية لإجمالى الدخل القومى ، حيث يساهم القطاع الزراعى بحوالى ٢٣,٦٧ مليون جنيه تمثل حوالى ٣٨,٦٣٪ من إجمالى الزيادة السنوية لإجمالى الدخل والتى تبلغ حوالى ٦١,٢٧ مليون جنيه ، فى حين لم تبلغ مساهمة قطاع الصناعة إلا نحو ١٤,٧٦ مليون جنيه نسبتها حوالى ١٩,١٩٪ ، أما قطاع الخدمات فقد بلغت مساهمته حوالى ٢٢,١٦ مليون جنيه نسبتها حوالى ٣٦,١٧٪ من إجمالى الزيادة الإجمالية السنوية للدخل .

• الملخص •

أن التغيرات التى حدثت فى نمط توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ كانت لصالح قطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعى الذى حصل على نصيب أقل ، بل اتجهت أهمية الاستثمارات الزراعية نحو الانخفاض ، كما تناقص معدل نموها . وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات فى قطاع الصناعة والخدمات إلا أن ذلك لم يصاحبه زيادة فى الإنتاج أو الدخل تفوق ما حققة القطاع الزراعى .

ونظراً لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية فإن العمال الزراعيين انخفضت نسبتهم إلى إجمالى عدد العمال ، فى حين زاد عددهم فى قطاع الصناعة والخدمات ، ولما كانت معدلات النمو فى الإنتاج والدخل الزراعيين تفوق المحقق منهما فى فى قطاع الصناعة والخدمات ، الأمر الذى يعنى زيادة نسبية فى الإنتاجية الحدية للعمالة الزراعية عنها فى القطاعات الأخرى ، حيث بلغت معدلات نمو الإنتاج فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ٤,٢٤ ، ٣,٦٤ ، ٤,٢٥ على الترتيب ، وبلغت معدلات الزيادة فى العمالة لذات القطاعات ١,٦٤ ، ٤,٥٨ ، ٣,٧٠ .

كما تبين أيضاً أن الاستثمار فى القطاع الزراعى قد صاحبه إنتاج أعلى نسبياً من الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، حيث أوضحت الدراسة أن نسبة الإنتاج إلى الاستثمار فى القطاع الزراعى قد ارتفعت من حوالى ١٤,٤٩ إلى حوالى ٢٥,٨٥ بين الفترتين ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، بينما انخفضت تلك السنة فى القطاع الصناعى من حوالى ٢٠,٧٣ إلى ١١,٨٨ خلال نفس الفترة السابقة ، وفى قطاع الخدمات من ٧,٠١ إلى ٦,٢٩ ، وعلى مستوى القطاعات جميعها من ١٢,٣٧ إلى ١٠,٢٥ خلال فترة الدراسة .

* * *